الواجب أن نوظف اكبر قدر ممكن من المال في التربية وان نخصص لها بالتالي اكبر قسط نستطيع أن نصل إليه من الدخل القومي ومن الميزانية. (عبد الدائم ، ١٩٦٦ ، ٥٧٠)

٢-تحديد الأولويات ضمن اطار التربية:-

ما هي الأهمية التي ينبغي أن تعطى في خطة التربية لكل مرحلة من مراحل التعليم ولكل فرع من فروعه، ولكل وسيلة من وسائله؟ هل نقدم التعليم الابتدائي والتوسع فيه على التعليم الثانوي أم نقدم التعليم العالي على كليهما، أم نولي الأولوية موضوع تعليم الكبار ؟ هل تهب للتعليم المهني والفني الأسبق على التعليم النظري الأكاديمي، وهل نهب للتعليم الزراعي ضمن التعليم الفني نفسه- منزلة اكبر من التعليم الصناعي والتجاري؟ هل نقدم عند دراسة الوسائل اللازمة للتوسع في مراحل التعليم وفروعه - موضوع الأبنية المدرسية على موضوع إعداد المعلمين، أم نقدم تطوير الطرائق التعليمية عليهما كليهما. أم نخص بالأولوية موضوع تحسين المناهج وإصلاحها ، أم نعقد الراية لحسن تنظيم الإدارة التربوية؟

وإذا أردنا أن نعبر عن مسألة الأولوليات ضمن أطار التربية تعبيراً كمياً مالياً. كان سؤالنا: كيف نوزع ميزانية التربية على مختلف مستويات التعليم وفروعه ووسائله؟ وما هي النسبة التي يمكن أن نخصصها من مجموع نفقات التربية للتعليم الابتدائي أو التعليم الثانوي أو للتعليم المهني والفني أو للأبنية المدرسية، أو للإدارة التربوية أو .....؟

ولا شك أن الجواب على هذا السؤال عصب العملية التخطيطية في التربية. ولا تأخذ أي خطة تربوية كامل مبناها ومعناها إلا إذا حددنا الأولويات في هذه المجالات كلها، ورسمنا نظاماً مترابطاً للاولويات تسير الخطة التربوية على هديه. والاولويات في أي خطة تربوية هي بمثابة القسمات والملامح التي تعطيها صورتها الحقيقية وتفرقها عما

العام وبين جهاز التخطيط التربوي، بين معطيات المشرفين على الخطة العامة وبين معطيات المشرفين على التربية. بحيث ينجم عن هذا الأخذ والعطاء والحوار المتبادل تحديد صحيح للأولوية التي يمكن أن تعطى للتربية ككل وللأولويات التي يمكن أن تعطى داخل أطار التربية لكل مرحلة من مراحلها، ولكل نوع من أنواعها ولكل وسيلة من وسائلها.

١-هكذا نجد بوجه عام أن التربية في العالم ظلت خلال دهر طويل امتيازاً للعائلة أو للمؤسسات الدينية، تمنحه خاصة لطبقة مختارة من النبلاء ورجال الدين والصفوة من الناس. ولهذا كان التعليم العالي بالمعنى الواسع للكلمة هو الذي أ يحتل المكانة الأولى في تلك الحقب انسجاماً مع مجتمع الصفوة والمجتمع الطبقي أن ذاك.

٢- ثم ظهرت في العصر الحديث كما نعلم - المنازع الديمقراطية وشاع القول بالتعليم المتكافئ للجميع وأكدت الثورات والمذاهب الديمقراطية أهمية التعليم الذي يمنح لجميع المواطنين على حد سواء، وأهمية تكافؤ الفرص التعليمية كمطلب أساسي من مطالب الديمقراطية. وهكذا أدت هذه المنازع الديمقراطية وأدى تدخل الدولة من اجل تحقيق هذه المنازع إلى توسع هائل في التعليم الابتدائي والى منحه مقام الصدارة.

٣-ومع تقدم العلم الحديث والتكنيك الحديث وظهور الثورة الصناعية الحديثة الكبرى وسيطرة التقدم الفني على توجيه حضارة الإنسان، اخذ التعليم الفني والمهني يحتل مكانة كبرى وكانت له الأولوية.

سواها. ولا تأتي قيمة الأولويات ضمن الخطة التربوية من ضرورة وجود ترتيب معين في الأهمية والقيمة بين مراحل التربية وأنواعها ووسائلها فحسب. ومع سب. ومع أن وجود هذا الترتيب أساسي لبناء خطة متكاملة واضحة الأهداف تسير سيراً متوازناً في جنباتها المختلفة. بل تأتي قيمة الأولويات فوق ذلك وقيل ذلك من أن لنظام الأولويات هذا ضمن مراحل التعليم وأنواعه ووسائل انعكاسه الأساسي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد. فعندما نتخير أولوية تربوية كالتعليم الفني والمهني ينعكس صدى ذلك بالضرورة على جملة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومثل ذلك يقع عندما نتخير أولوية كتعليم الكبار أو كأعداد المعلمين أو غير ذلك. ذلك أن الترابط كما سبق أن بينا- بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ترابط عضوي عميق. ومن هنا نرى أن الجانب الأول من موضوعات الأولويات - نعني أولوية التربية ككل ضمن أطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا ينفصل في حقيقة الأمر عن الجانب الثاني الذي نعني به هنا نعني الأولويات ضمن أطار التربية- والفصل الذي قمنا به فصل مقصود في الواقع من اجل أغراض الدراسة. أما جوهر الأمر فهو أننا لا نستطيع أن نحدد أولوية التربية ككل في أطار الخطة الاقتصادية والاجتماعية إلا على ضوء تحديد الأولويات المختلفة التي يمكن أن تعطى لفروع التعليم ومراحله ووسائله والعكس صحيح أيضا إلى حد كبير، بمعنى أن الحدود التي يمكن أن تكون للتربية ونفقاتها ضمن خطة الدولة العامة ونفقاتها تملي على خطة التربية نظاماً خاصاً في الأولويات التي يمكن أن تعطى لمراحل التربية وفروعها ووسائلها. وهكذا يتبين من جديد أن الأمر اخذ وعطاء بين خطة الدولة العامة وبين خطة التربية، بين الأولويات ضمن أطار التربية وأهمية كلى جانب من جوانبها وبين أولوية التربية ككل في أطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والذي يجري في الواقع والذي ينبغي أن يجري على أي حال عند وضع الخطة التعليمية - هو هذا الأخذ والعطاء بين جهاز التخطيط